العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية

(دراسة مقارنة)

إعداد الدكتور/ محمد زيد الهاجري

أستاذ مساعد – قسم المقررات القانونية

كلية الشرطة- أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية- دولة الكويت

بريد الكترونى : Hajri_kw@hotmail.com

الملخص

الأهداف: الوقوف على تحليل الاقتراح المقدم من عضو مجلس الأمة الكويتي في الفصل التشريعي السابع عشر ٢٠٢٢- ٢٠٢٦ والخاص بتوزيع عدد المقاعد في الدوائر الانتخابية الخمسة بدولة الكويت. **المنهج:** جمعت الدراسة بين خصائص البحث الوصفي والتحليلي والمقارن للوقوف على تنظيم قانوني لعدالة المقاعد النيابية في دولة الكويت **النتائج:** خلصت الدراسة إلى خلو الاقتراح بقانون من النص على خصائص النظام الانتخابي الذي يجب اتباعه في ظل توزيع المقاعد النيابية لمجلس الأمة الكويتي على الدوائر الانتخابية وأظهرت الدراسة أن مبدأ عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم الضمانات القانونية للانتخابات النيابية لارتباط العدالة الانتخابية في توزيع المقاعد البرلمانية بعنصر المساواة الحسابية في التصويت والتمثيل العادل والفعال لكل المواطنين. **الخاتمة:** تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية اقتضى أن يكون بقانون وليس بأداةٍ أقل كالمرسوم، أو القرار الإداري، بحيث يراعي المشرع العادي فيها عدالةَ التقسيم المتناسب مع عدد السكان والمتكافئ للناخبين تبعا للنظام الانتخابي.

الكلمات المفتاحية : النظام الانتخابي- دولة الكويت- الدوائر الانتخابية- العدالة الانتخابية.

Electoral Justice and Distribution of Parliamentary Seats
Comparative study

By
Muhammad. G. Alhajri

……..

Abstract

Objectives: Analysis of the "parliamentary proposal" in the seventeenth legislative 2022/2026 regarding the distribution of the number of seats in the five Constituencies in the State of Kuwait. **Methodology**: The study combined the characteristics of descriptive, analytical, and comparative research to find out a legal regulation of the fairness of parliamentary seats in the State of Kuwait. **Results**: The study concluded that the "parliamentary proposal" does not stipulate the characteristics of the electoral system that must be followed with the distribution of the number of Kuwaiti members of parliament among the Constituencies. The study showed that the principle of fair division of Constituencies is one of the most important legal guarantees for general elections because electoral justice is linked to the distribution of the number of members of parliament The element of arithmetic equality in voting, fair and effective representation of all citizens. **Conclusion**: The division of the state into Constituencies required that it be by law and not by a lesser tool. In distributing members of Parliament, the legislator shall consider the fairness of the proportional division of Constituencies with the number of inhabitants according to the electoral system.

Keywords: Electoral system - State of Kuwait - Constituencies - Electoral justice

٦- العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية

المقدمة

تهتم النظم الانتخابية المقارنة بالمشاركة في الحياة السياسية لأثرها المباشر على الأفراد، حيث تنمي إحساس الفرد بذاته، ونقل وزنه السياسي، وتنهض بثقافته وسلوكه وبمستوى وعيه السياسي وتربى فيه روح الانتماء إلى وطنه فضلا عن تحمل مسئولياته تجاه المجتمع، وإدراك الديمقراطية بمفهومها الواسع.

ولما كان المفهوم الواسع للديمقراطية يعني حكم الشعب بنفسه، فإن الانتخاب هو الوسيلة التي من خلالها يمكن الوصول إلى هذا الهدف من أجل اختيار نواب الشعب"(١)، من خلال تحديد إحدى صور النظم الانتخابية.

ونظم الانتخاب هي "مجموعة القواعد والقوانين التي تخضع لها العملية الانتخابية مثل تقسيم الدوائر الانتخابية وإجراءات الانتخاب والترشح وفرز وتنظيم يوم الانتخاب وفرز أصوات الناخبين من أجل إعلان نتيجة الانتخاب وتحديد الفائزين وكل ما له علاقة بالعملية الانتخابية" (٢).

وتتباين النظم الانتخابية المقارنة خلال تشريعاتها الانتخابية في الأخذ بنظام انتخابي تبعاً للتطورات السياسية والثقافية التي تحدث في المجتمعات، وذلك من خلال

---

١) د. حمود محمد هاشمي، حق الانتخاب (التكيف- الأشكال- الأساليب) ، مجلة الملف، مجلة علمية محكمة متخصصة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بنغازي، المركز الليبي للبحوث والتنمية، العدد ٢٢، يونيو ٢٠١٤، ص ١٨٢.

٢) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا،" نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة في النظام الدستوري المصري"، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الأول، إبريل ١٩٩١، ص ٣٥٥.

صور متعددة، فهناك نظام يهدف الى تحديد درجة الانتخاب، وهذا هو **نظام الانتخاب المباشر**[١]**أو غير المباشر**[٢]، ومنها ما يهدف الى تحديد الفائز في الانتخابات، وهذا هو **نظام الأغلبية البسيطة**([٣]) **والأغلبية المطلقة**، وأخر يهدف الى توسيع قاعدة التمثيل أو تضييقها، وهو نظام **الأغلبية ونظام التمثيل النسبي**، وأخيرا هناك ما يهدف الى تحديد عدد الدوائر الانتخابية وهو **نظام الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة**.

وقد تأخذ بعض الدول بمظاهر أكثر من نظام انتخابي فعلى سبيل المثال تأخذ الكويت بمظاهر **نظام التمثيل شبه النسبي** الذي يجمع بين نظام التمثيل النسبي

---

١) وتأخذ به أغلب الدساتير المقارنة: المادة ٢٤ من الدستور الفرنسي ١٩٥٨ وفق تعديلات عام ٢٠٠٨، والمادة ١٠٢ من الدستور المصري لعام ٢٠١٤ وفق تعديلات عام ٢٠١٩، والمادة من الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢.

٢) الانتخاب عن طريق مندوبين هن على سبيل المثال الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة راجع:

- Kelleher, William, the Original Intentions of the Framers for US Presidential Elections, US, the Empathic Science Institute, 2022, p 22.

٣) في معظم الدول التي تعتمد نظام دوائر انتخابية منفردة، وتتطلب مراجعة دورية بناءً على التغييرات نسبة السكان في الدائرة الانتخابية للتفاصيل:

- Charlotte L'Écuyer et Martin Lemay, « La Commission spéciale sur la Loi électorale et la réforme du mode de scrutin au Québec », Revue parlementaire canadienne, vol. 29, no 6, 2006.

http://www.revparl.ca/francais/issue.asp?param=178&art=1197fr.

(consulté le 17 juin 2023)

٦- العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية

ونظام الأغلبية العددية بحيث يكون التصويت على عدد المقاعد الانتخابية، وفق نظام الصوت الواحد.

مشكلة الدراسة: يمتلك الناخب الكويتي صوتا واحدا في دائرة انتخابية واحدة لها عشرة مقاعد في البرلمان خلال الفصل التشريعي الواحد ومدته أربعة سنوات، من واقع تقسيم الدولة إلى خمسة دوائر انتخابية.

ويحق لكل ناخب التصويت لمرشح واحد، ويتم احتساب الأصوات الانتخابية بطريقة حصول المرشح الفائز على العدد الأكبر من مجموع الأصوات، بما حاصله خمسون نائبا عن الدوائر الانتخابية الخمسة [١].

وفي الفصل التشريعي السابع عشر من عمر مجلس الأمة ٢٠٢٢- ٢٠٢٦ قدم مقترح نيابي بتوزيع عدد المقاعد في الدوائر الانتخابية الخمسة بحيث تحصل الدائرة الأولى على ٦ مقاعد، والدائرة الثانية على ٥ مقاعد، والثالثة على ٨ مقاعد، والرابعة على ١٤ مقعد، والدائرة الخامسة على ١٧ مقعد.

وجاء بالمذكرة الإيضاحية بقانون بأن هذا النظام من شأنه تحقيق العدالة الانتخابية لتناسب عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية مع عدد سكانها ومجموع أصوات الناخبين فيها [٢].

---

١) القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية.

٢) الاقتراح بقانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له والقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية.

ويطرح الاقتراح بقانون التساؤل الذي يمثل مشكلة البحث حول مدى تحقيق العدالة الانتخابية في النظام الانتخابي الكويتي؟ وعن معايير تلك العدالة في النظم الانتخابية المقارنة؟

نطاق الدراسة: لما كانت الدراسة تتعلق بالعدالة الانتخابية المتعلقة بمعايير تقسيم الدوائر في النظام الانتخابي الكويتي والمقارن، فإن معالجة هذه المشكلة تقتضي تسليط الضوء على واقع توزيع المقاعد النيابية في النظام الانتخابي الكويتي مقارنة بما هو متبع ي النظم المقارنة وفي ضوء معايير تقسيم الدوائر الانتخابية في القضاء الدستوري المقارن.

خطة الدراسة: لعرض ودراسة العدالة الانتخابية في تقسيم وفق النظام الانتخابي الكويتي وفي بعض النظم الانتخابية الأخرى مثل فرنسا ومصر يتم تقسيم الدراسة إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: واقع توزيع المقاعد النيابية في ضوء عدالة النظام الانتخابي

المبحث الثاني: واقع توزيع المقاعد النيابية في ضوء عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية

المبحث الأول

واقع توزيع المقاعد النيابية في ضوء عدالة النظام الانتخابي

تَتبعُ الدول نُظمًا انتخابية مختلفة؛ نظرًا للظروف التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية لكل منها [١]، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعدد النظم الانتخابية في الدولة الواحدة في فترات زمنية مختلفة، لذلك لا يمكننا القول إن العدالة الانتخابية تتمثل في نظام انتخابي معين، فالدولة الواحدة في مكنتها تغيير نظامها الانتخابي واتباع نظاما أخر.

تتبنى الدول الديمقراطية في شأن تشكيل مجالسها النيابية أحد أسلوبين: الأول نظام الانتخاب الفردي، والثاني نظام الانتخاب بالقائمة [٢]، وتأخذ دولة الكويت بالنظام الأول حيث تقسم الدولة إلى عشرة دوائر انتخابية تمثل بعدد خمسين نائبا المراد انتخابُهم بحيثُ يكون لكل دائرةٍ انتخابية عشرة نواب ولا يجوز للناخبين أن ينتخبوا أكثر من مرشحٍ واحد".

ويأخذ النظام الانتخابي الكويتي بطريقة الانتخاب الفردي والتمثيل بالأغلبية النسبية في احتساب الأصوات، حيث يتم تحديد المرشح الفائز فى العملية الانتخابية،

(١) د. محمد رفعت عبد الوهاب، د. حسن عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٢٣٢.

٢) د. طعيمة الجرف، نظرية الدولة، والأسس العامة للتنظيم السياسي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ نشر، ص ٤٣٩. وما بعدها.

في كل دائرة من الدوائر الانتخابية الخمس عندما ينال المرشح الأغلبية العددية لأصوات هيئة الناخبين.

أولا: الأخذ بالنظام الفردي بالأغلبية النسبية في دور واحد

يتم نظام الانتخاب الفردي وفقا لنظام الأغلبية، ومن ثم يجري إما على دور واحد أو دورين، ويكتفى في النوع الأول بالأغلبية البسيطة أو النسبية، بينما يقتضي في النوع الثاني الأغلبية المطلقة ([1]).

وتأخذ الكويت، كما في المملكة المتحدة، وكندا، بطريقة الانتخاب الفردي بالأغلبية النسبية وفي جولة واحدة وهو الانتخاب الذي يتم بأغلبية او أكثرية الأصوات، فالانتخاب يجري لمرة واحدة، وفي دوائر صغيرة وبين مرشحين بأسمائهم اي فردية، ويتم اختيار المرشح الذي يحصل علي أكبر عدد من الأصوات الصحيحة **أيا** كان الفرق بينه وبين الذي يليه. [٢]

ووجه الاختلاف بين الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة على فردية او جماعية المرشحين عن الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة، وقد كان الانتخاب الفردي الأسبق في الظهور، ولم يظهر الانتخاب بالقائمة إلا لعلاج عيوب ظهرت في تطبيق الانتخاب الفردي على مدي قرنين من الزمان في أوروبا [٣].

ثانيا: التمثيل النسبي دون قائمة

---

[1]) Kelleher, William, op, cit, p 19.

(٢) د. محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق ص ٢٦٦.

(٣) د. جورجي شفيق ساري، النظام الانتخابي على ضوء المحكمة الدستورية العليا، دراسة تأصيلية تحليلية، دون تاريخ نشر، ص ١٠٣.

٦- العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية

يعبر توزيع المقاعد النيابية في النظام الكويتي عن صورة "التمثيل النسبي بدون قائمة"([1]) حيث لا توجد أحزاب سياسية بالمعنى الدستوري والسياسي المتعارف عليه، كما أن قواعد الانتخاب بالقائمة، تقتضي تقسيم الدولة إلى دوائر كبيرة واسعةِ النطاق، أو اعتبار إقليم الدولة دائرة انتخابية واحدة، وفيها يقوم الناخب باختيار عدد محدد من المرشحين، الذي نص عليه قانون الانتخابات، وتُسمَّى بـ "القائمة".

مع التنويه –في هذا المقام– إلى أنه في نظام الانتخاب بالقائمة قد لا يشترط المشرّع أن تكون القائمة حزبية؛ إذ بإمكان عدد من المستقلين تقديم قائمة مرشحين إلى جهة الإشراف على العملية الانتخابية [٢].

ومن ثم لا يوجد نظام الانتخاب بالقائمة في الكويت، وفي ضوء هذا النظام تطور تقسيم الدوائر الانتخابية بقانون استجابة لنص المادة (٨١) من الدستور الكويتي على أن" تحدد الدوائر الانتخابية بقانون" مما أتاح الفرصة للمشرع العادي إما بتبني نظام الدائرة الواحدة أو تقسيم الدوائر فيما بين خمسة أو عشرة أو حتى خمسة وعشرون دائرة بما يتلاءم والنظام الانتخابي في الدولة.

ثالثا: نظام الصوت الواحد

تنقسم نُظم الانتخابات من حيث تحديد نتيجتها وإعلان الفائز إلى نظام الانتخاب بالأغلبية، أي فوزَ المرشحِ الحاصل على أغلبية الأصوات بالدائرة، وهذه

---

[1]) (Christian), N., "Democratic electoral systems around the world, 1946–2020", Electoral Studie, August 2022, p 201.

٢) د. طعيمة الجرف، مرجع سابق، ص ٤٤١.

الأغلبية إما أن تكون أغلبية مطلقة، أي: حصول المرشح الفائز على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة المُدلَى بها (النصف+١)، أو تكون بالأغلبية النسبية التي تعني حصول المرشح الفائز على أغلبية الأصوات أي تزيد عن التي حصل عليها منافسوه، لذا يطلق على هذا النظام "الاقتراع بالأغلبية على دور واحد".

وفى نظام التمثيل النسبي بدون قائمة يتمتع الناخب الكويتي بصوت واحد يعطيه لمرشح واحد، ووفقاً لهذا النظام يتم تحديد عدد من المقاعد النيابية لكل دائرة انتخابية.

مع الوضع في الاعتبار أن الناخب الكويتي ليس له حرية ترتيب المرشحين، كما هو متبع في بعض النظم المقارنة كإنجلترا [١]، والولايات المتحدة [٢] التي تمكن الناخب من حرية ترتيب المرشحين وفقاً لما يراه سواء كان المرشحون حزبيين أم مستقلين.

وفي نظم انتخابية أخرى مثل فرنسا وبلجيكا [٣] يتم تطبيق ما يعرف بالقاسم الانتخابي **Le Quotient Electoral**، وهو الرقم الناتج عن قسمة عدد الأصوات الصحيحة المُعطاة فى الدائرة على عدد المقاعد المُخصصة لهذه الدائرة، وحساب الأغلبية العددية والنسبة المئوية المطلوب تحقُّقُها خلال عملية التصويت للفوزِ بمقاعد

1)Kelleher, William, op, cit, p 28.

2) (Christian)، N, op, cit, p 216.

3) CHRISTELLE, RIEG, 43 million d'électeurs en France: Institut national français de la statistique et des études économiques inscription des électeurs, 2022. P45.

المجلس النيابي وعضويته [١]، ولا يأخذ النظام النسبي الكويتي بهذه الطريقة، فالمرشح الفائز هو الذي يحصل عل أعلى الأصوات.

ويكون ترتيب المرشحين الحاصلين على أعلى أصوات في النظام الانتخابي الكويتي، تنازلياً بمعنى فوز الأول ثم الثاني ثم الثالث حتى الوصول إلى عدد المقاعد المُخصصة للدائرة الواحدة وعددها عشرة مقاعد.

وحتى الفصل التشريعي الرابع عشر لمجلس الأمة الكويتي كان نظام التمثيل النسبي بدون قائمة يتصف بتعدد الأصوات، أي لكل ناخب حق الإدلاء بصوته **لأربعةٍ من المرشحين في الدائرة المقيد فيها**، وإلا اعتبر تصويته باطلا في حال كان لأكثر من هذا العدد.

وفي انتخابات الفصل التشريعي الرابع عشر كان نظام التمثيل النسبي بدون قائمة الذي جري عليه العمل في الانتخابات العامة الكويتية يتضمن أسلوبا استحدثه المشرع للمرة الأولى في تاريخ انتخاب أعضاء مجلس الأمة وفق قاعدة **الصوت الواحد** بديلا عن طريقةِ تعدُدِ الأصوات بالنسبة للناخب ([٢]).

---

١) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا،" مرجع سابق، ص ٣٥٩.

٢) المادة الأولى من بالمرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، بنصها على أن: "يستبدل بنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ المشار اليه النص التالي (تنتخب كل دائرة عشرة أعضاء للمجلس على ان يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد)"

وعلى هذا النحو تستند عدالة توزيع مقاعد مجلس الأمة الكويتي على حصول المرشح على الأغلبية النسبية (أعلى الأصوات) في ضوء توزيع عادل للمقاعد بحيث تمثل كل دائرة بعدد من النواب على نحوٍ متساوٍ.

ويلاحظ في هذا الصدد بأن نظام الانتخاب بالقائمة النسبية المعروف في النظم المقارنة يتم تطبيقه في صورة شبه نسبي في واقع الانتخابات العامة الكويتية لعدم وجود نظام الأحزاب السياسية، وعدم اشتراط قانون الانتخاب لفكرة القوائم، فضلا عن إضافة قاعدة الصوت الواحد.

ويثار التساؤل عما إذا كان نظام الصوت الواحد قد حقق العدالة الانتخابية في الانتخابات العامة التالية لتطبيقه؟

الواقع أن قضاء المحكمة الدستورية الكويتية قد انتهى إلى أن قاعدة الصوت الواحد للناخب هي قاعدة من شأنها أن تتيح للأقلية بأن يكون لها تمثيل في المجلس النيابي، وإن الأخذَ بقاعدة الصوت الواحد للناخب والعدول عن نظام تعددِ الأصوات، لا يُترجَم إلى حقٍ لا يمس ولا يقبل التعديل [١].

وفي تصورنا، أن العدالة الانتخابية يصعب قياسها من خلال تطبيق نظام الصوت الواحد أو تعدد الأصوات وإنما تخضع لمعايير أخرى ترتبط بالناخبين

١) المحكمة الدستورية الكويتية، طعن الانتخابي رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ جلسة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦ الذي قضت فيه بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخاب وتعديل قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة لمخالفته نص المادة ٧١ بتخلف شرط الضرورة.

ومساحة الدائرة الانتخابية والمراجعة الدورية لتقسيم الدوائر، على نحو ما سيأتي تفصيله.

المبحث الثاني

واقع توزيع المقاعد النيابية في ضوء عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية

لما كانت العدالة الانتخابية في توزيع المقاعد البرلمانية لا تتوقف على نظام انتخابي محدد، أو الخلط بين خصائص أكثر من نظام، فإن ثمة عناصر أخرى إلى جانب النظام الانتخابي المتبع تشكل في مجموعها عدالة توزيع المقاعد البرلمانية، وأهمها تقسيم الدوائر الانتخابية.

وفي كل الأحوال تتعلق العدالة الانتخابية في توزيع المقاعد البرلمانية بالضرورة بكافة مراحل العملية الانتخابية بدء بالقوائم الانتخابية وهي الجداول التي يسجل فيها الناخب كشرطٍ أساسيٍّ للاشتراكِ في الانتخاب.

كما تتعلق بالموطن الانتخابي الذي يرتبط في أغلب الأحوال بالدائرةِ التي يقطنُ فيها [1]، ذلك أن الناخب لا يقبل تصويته أمام الدائرة الانتخابية إلا إذا كان مقيداً في جداولها.

وعملاً بأحكام القانون الكويتي رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢ بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة الذي يُحددُ الإطارَ التنظيمي والضوابط الخاصة بكل المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية فإن جدول الانتخاب يشمل اسم كل كويتي وموطنه في الدائرة

١) د. عزيزة الشريف، الاختصاص بالطعون في العملية الانتخابية، مجله الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٣، ٢٠٠٤، ص ٤١.

الانتخابية الذي توافرت فيه في أول فبراير من كل عام الصفات المطلوبة لممارسة حقوقه الانتخابية [١].

ويشترط القانون الكويتي في الناخب الذي ينتمي لدائرة انتخابية محددة جغرافيا ضمن الدوائر الانتخابية الخمسة أن يكون كويتي الجنسية بالتأسيس أو أمضى على اكتسابه للجنسية الكويتية (٢٠) سنة ميلادية.

كما يشترط بلوغ سن الرشد السياسي أي يكون الناخب بالغاً من العمر واحداً وعشرينَ سنةَ ميلاديةَ، لم يُحْكَم عليه بعقوبةٍ جنائيةٍ– مالم يُرد إليه اعتباره– وغير منتمي لقوة الجيش أو الشرطة.

كيف يحقق تقسيم الدوائر الانتخابية العدالة الانتخابية في توزيع المقاعد؟ هذا ما يجب توضيحه من خلال تحديد الدوائر الانتخابية ومعايير عدالة تقسيمها، وفق ما يجري تفصيله في النقاط التالية:

أولا: تحديد الدوائر الانتخابية

الدائرة الانتخابية هي وحدة قائمة بذاتها، يقوم أفرادها المقيدين بجداولها الانتخابية، بانتخاب ممثليهم داخل المجلس النيابي وفقاً للشروط والقواعد التي تنظمها القوانين الانتخابية [٢].

١) المادة ٧ من قانون الانتخاب رقم ٣٥ لسنه ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

٢) د. محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٣٠١؛ د. طعيمة الجرف، مرجع سابق، ص ٤٤٥؛ د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

٦- العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية

وينصرف مصطلح تحديد الدوائر إلى "تحديد التخوم بين دائرة وأخرى بما يفيد تعددها "[١] بمعنى تقسيم إقليم الدولة إلى مساحات جغرافية معينة يراعى فيها نسبة السكان.

ويختلف تحديد الدوائر اتساعا وضيقاً بحسب نظام الانتخاب المُطبق فتكون الدوائر صغيرة من حيث المساحة فى حالة الأخذ بنظام الانتخاب الفردي، بينما تكون الدوائر كبيرة المساحة وعدد سكانها كبيراً فى حالة تطبيق نظام الانتخاب بالقائمة (٢).

وتخول النظم الانتخابية المقارنة للمشرع سلطة تقسيم الدوائر، وليس للسلطة التنفيذية، وبذلك يكون المُشرع فى الوقت الراهن صاحب الاختصاص الأصيل فى تقسيم الدوائر.

ويترتب على تقسيم المشرع للدوائر الانتخابية، أن السلطة التنفيذية لا يكون يد لها في هذا التقسيم، كما لا تملك السلطة القضائية ذلك، فقد قضت المحكمة الدستورية الكويتية في هذا الصدد بأن القضاء لا يملك إلزام المشرع بتحديد عدد الدوائر الانتخابية أو تقسيمها على نحو معين، وبالتالي فانه ليس من شأن تحديد

---

١) المحكمة الدستورية الكويتية، حكمها في الطلب المقيد برقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ دستوري بجلسة ٢٠٠٧/٧/٢١.

[2]) Kelleher, William, op, cit, p 33, Christian)، N, op, cit, p 45, CHRISTELLE, RIEG, op. cit. P49.

القانون في (المادة الأولى) منه الدوائر الانتخابية بخمس دوائر أن يشكل – في حد ذاته – مخالفة لنص المادة ٨١ من الدستور"[١].

ثانيا: مدى حرية المشرع عند تقسيم الدوائر الانتخابية

قد تترك بعض النظم للمشرع تقسيم الدوائر دون قيد أو شرط سوى أن الدستور ينص على إحالة هذه المهمة للمشرع العادي، كالدستور الكويتي الذي أحال مهمة التقسيم للقانون [٢].

وتلزم بعض الدساتير المشرع وهو بصدد تقسيم الدوائر بمراعاة التوزيع المتكافئ لمساحة الدائرة مع عدد السكان كأحد معايير التقسيم التي تقيد المشرع كالدستور الهندي [٣] والإيطالي [٤] والمصري [٥].

وهناك من الدساتير تطبق مبدأ المساواة أمام القانون على تقسيم الدوائر كالمساواة الحسابية بين عدد سكان وناخبي كل دائرة، وتعارض هذه النظم أي تقسيم بين الناخبين على أساس الجنس أو اللون أو العرق، كما في فرنسا [٦].

---

١) المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٢، جلسة ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، في الطعن المباشر بعدم دستورية المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر لعضوية مجلس الأمة.

٢) المادة ٨١ من الدستور الكويتي ١٩٦٢.

٣) المادة ٢/٨١/ب من الدستور الهندي ١٩٥٠ المعدل في ٢٠١٦.

٤) المادة ٥٤ من الدستور الإيطالي١٩٤٧.

٥) المادة ١٠٢ من الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩.

٦) المادة (٦) من إعلان حقوق الإنسان والمواطن (DDHC) ١٧٨٩، والمادة الأولى من دستور فرنسا ١٩٥٨ المعدل في ٢٠٠٨.

ويعتبر المشرع الفرنسي صاحب الاختصاص الأصيل بتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس السكان، حيث يجري إحصاء سكاني لكل منطقة على حدة ويتم تمثيل النواب في الجمعية الوطنية الفرنسية بعدد متساوي من السكان [١].

ثالثا: المعايير الدستورية والقضائية في التقسيم

إذا كانت بعض الدساتير المقارنة قد قيدت المشرع عند تقسيم الدوائر بشروط ومعايير محددة، فقد وضع القضاء الدستوري بدوره معايير ذات قيمة دستورية يلتزم بها المشرع لتحقيق العدالة الانتخابية.

ومن هذه المعايير مراعاة مراعاة التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين في كافة الدوائر، وتقسيم الدوائر بطريقة متناسبة، وتحقيق مبدأ المساواة الحسابية، إضافة إلى المراجعة الدورية للدوائر الانتخابية.

على سبيل المثال اشترطَ المشرع الدستوري المصري على المشرع العادي في المادة (١٠٢) من دستور مصر ٢٠١٤ **مراعاة التمثيل العادل للسكان** والمحافظات **والتمثيل المتكافئ للناخبين** عند تقسيم الدوائر الانتخابية [٢].

---

1) VON, SUSANI Une aporie de la justice constitutionnelle française : l'impuissance constitutionnelle face à l'inconstitutionnalité de l'actuel découpage électoral pour les élections législatives de 2022 », RFDC, n° 67, mars 2022, p11.

٢) تنص المادة (١٠٢) من الدستور المصري ٢٠١٤ على أن (ويبين القانون شروط الترشح الأخرى ونظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات والتمثيل المتكافئ للناخبين عند تقسيم الدوائر الانتخابية).

وأيده القاضي الدستوري حين رأت المحكمة الدستورية العليا في ظل أحكام دستور ٢٠١٢ الملغي وعند عرض قانون مجلس النواب عليها لبسط رقابتها السابقة أن النص الدستوري قد وضع ضابطين أساسيين لتقسيم الدوائر الانتخابية هما: التمثيل العادل للسكان والتمثيل العادل للمحافظات [١].

وتعني **المراجعة الدورية** للدوائر الانتخابية اعتماد الأساس الإحصائي عند مراجعة نمو عدد السكان خلال فترات زمنية في الدائرة ، وهو الأساس في عمل مراجعة دورية لعدد سكان كل دائرة، بما تتحقق معه المساواة في التصويت، وبما يضمن توزيع المقاعد النيابية عند إجراء الانتخاب على **أساسٍ جغرافي عادل** ([٢]).

وللتأكد من العدالة والتمثيل المتكافئ للمقاعد البرلمانية مع عدد الناخبين في الدائرة، تقوم هيئات خاصة بمراجعة الدوائر الانتخابية، كما في فرنسا، وإنجلترا وإسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية، وذلك على فترات لا تقل عن ١٠ سنوات ولا تزيد على ١٥ سنة، وتوصى هذه الهيئات بإعادة توزيع المقاعد كلما تطلب الأمر ذلك على ضوء المتغيرات في حركة السكان ([٣]).

ويجوز للهيئة أيضًا أن تقدم تقارير مؤقتة عن دوائر معينة، إذا ما رأت على سبيل المثال أنه من الضروري تعديل حدود الدائرة بما يتفق مع الحدود الجغرافية الحكومية.

---

١) قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٢٥ يناير ٢٠١٣ بشأن الرقابة السابقة على قانوني مجلس النواب ومباشرة الحقوق السياسية.

[2]) Christian)، N, op, cit, p 216., p 371.

[3]) CHRISTELLE, RIEG, op. cit. P49.

٦- العدالة الانتخابية وتوزيع المقاعد النيابية

وفي هذا الصدد اعتبر المجلس الدستوري في قرارٍ له أن قاعدة المراجعة الدورية للدوائر الانتخابية من شأنِها ضمانُ وجود صلةٍ وثيقةٍ بين الناخبين ومن يمثلُهم في المجلس النيابي عن دائرتهم الانتخابية [١].

ولا يعنى أن يكون التساوي بين أعداد من يمثلهم النائب في كل دائرة تساوياً حسابياً مطلقاً، لاستحالة تحقق ذلك عملياً وإنما يكفى لتحقيق هذا المبدأ أن تكون الفروق بين هذه الأعداد وبين المتوسط العام لأعداد من يمثلهم النائب على مستوى الدولة في حدود المعقول.

1)CC, décis. n° 86-208 DC, 2 juillet 1986, Loi relative à l'élection des députés et autorisant le Gouvernement à délimiter par ordonnance les circonscriptions électorales, JORF du 3 juillet 1986

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتراح النيابي الذي قدم في الفصل التشريعي السابع عشر من عمر مجلس الأمة الكويتي ٢٠٢٢– ٢٠٢٦ بتوزيع عدد المقاعد في الدوائر الانتخابية الخمسة بحيث تحصل الدائرة الأولى على ٦ مقاعد، والدائرة الثانية على ٥ مقاعد، والثالثة على ٨ مقاعد، والرابعة على ١٤ مقعد، والدائرة الخامسة على ١٧ مقعد، لا يرمي في مضمونه إلى تحقيق العدالة الانتخابية، فقد غفل الاقتراح الاستناد إلى معايير دستورية وأخرى قضائية تحقق تلك العدالة في توزيع المقاعد البرلمانية.

ولا يعفي الاقتراح أن مذكرته الإيضاحية أشارت إلى أن هذا النظام من شأنه تحقيق العدالة الانتخابية لتناسب عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية مع عدد سكانها ومجموع أصوات الناخبين فيها، ذلك أن العدالة الانتخابية المرجوة يجب أن تراعي النظام الانتخابي المتبع في الدولة إلى جانب المعايير الدستورية والقضائية لتقسيم الدوائر الانتخابية.

هذا الأمر اقتضى تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، اقتضى أن يكون تحديدَ الدوائرِ الانتخابية بقانون وليس بأداةٍ أقل كالمرسوم، أو القرار الإداري ، بحيث يراعي المشرع العادي فيها عدالةَ التقسيم المتناسب مع عدد السكان والمتكافئ للناخبين تبعا للنظام الانتخابي.

ن

تائج البحث

١. خلا الاقتراح بقانون من النص على خصائص النظام الانتخابي الذي يجب اتباعه في ظل توزيع المقاعد النيابية لمجلس الأمة الكويتي على الدوائر الانتخابية.

٢. مبدأ عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم الضمانات القانونية للانتخابات النيابية.

٣. ترتبط العدالة الانتخابية لتوزيع المقاعد البرلمانية بعنصر المساواة الحسابية في التصويت والتمثيل العادل والفعال لكل المواطنين.

٤. يراعى القضاء الدستوري تطبيق المعايير التي ترسخ مفهوم العدالة الانتخابية في توزيع المقاعد النيابية.

٥. عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية تحقق التمثيل العادل للسكان والمتكافئ مع أصوات الناخبين في الدائرة.

توصيات البحث

١. إدراج خصائص النظام الانتخابي الذي يجب اتباعه لضمان توزيع أمثل للمقاعد النيابية من خلال في الاقتراح بقانون.

٢. استحداث مفوضية عليا للانتخابات تراقب عدالة تقسيم الدوائر الانتخابية كأهم الضمانات القانونية للانتخابات النيابية.

٣. اعتماد عدد من المعايير عند تقسيم الدوائر كالمساواة الحسابية في التصويت والتمثيل العادل والفعال لكل المواطنين فضلا عن التمثيل العادل للسكان والمتكافئ مع أصوات الناخبين في الدائرة.

المراجع

المراجع العربية

١. إبراهيم عبد العزيز شيحا،" نظام الانتخاب الفردي ونظام الانتخاب بالقائمة في النظام الدستوري المصري"، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد الأول، إبريل ١٩٩١.

٢. حمود محمد هاشمي، حق الانتخاب (التكيف- الأشكال- الأساليب) ، مجلة الملف، مجلة علمية محكمة متخصصة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بنغازي، المركز الليبي للبحوث والتنمية، العدد ٢٢، يونيو ٢٠١٤.

٣. طعيمة الجرف، نظرية الدولة، والأسس العامة للتنظيم السياسي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، بدون تاريخ نشر.

٤. عزيزة الشريف، الاختصاص بالطعون في العملية الانتخابية، مجله الحقوق، جامعة الكويت، العدد ٣، ٢٠٠٤.

٥. محمد رفعت عبد الوهاب، د. حسن عثمان، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

مصادر الأحكام القضائية

- المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٢٥ يناير ٢٠١٣ بشأن الرقابة السابقة على قانوني مجلس النواب ومباشرة الحقوق السياسية.
- المحكمة الدستورية الكويتية، الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٠١٢، جلسة ٢٥ سبتمبر ٢٠١٢، في الطعن المباشر بعدم دستورية المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر لعضوية مجلس الأمة.

- المحكمة الدستورية الكويتية، حكمها في الطلب المقيد برقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ دستوري بجلسة ٢٠٠٧/٧/٢١.
- المحكمة الدستورية الكويتية، طعن الانتخابي رقم ١٥ لسنة ٢٠١٢ جلسة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦.
- CC, décis. n° 86-208 DC, 2 juillet 1986, Loi relative à l'élection des députés et autorisant le Gouvernement à délimiter par ordonnance les circonscriptions électorales, JORF du 3 juillet 1986

الدساتير والقوانين والتشريعات

الدستور الإيطالي١٩٤٧.

- الدستور الهندي ١٩٥٠ المعدل في ٢٠١٦.
- الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢.
- الدستور الفرنسي ١٩٥٨ وفق تعديلات عام ٢٠٠٨.
- الدستور المصري ٢٠١٤ المعدل في ٢٠١٩.
- إعلان حقوق الإنسان والمواطن (DDHC) ١٧٨٩.
- قانون الانتخاب الكويتي رقم ٣٥ لسنه ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة.
- القانون الكويتي رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية.
- المرسوم الكويتي بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٢ بتعديل القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة.

- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له

المراجع الأجنبية

1. (Christian), N. "Democratic electoral systems around the world, 1946- 2020", Electoral Studie, August 2022.
2. Charlotte L'Écuyer et Martin Lemay, « La Commission spéciale sur la Loi électorale et la réforme du mode de scrutin au Québec », Revue parlementaire canadienne, vol. 29, no 6, 2006.
3. CHRISTELLE, RIEG, 43 million d'électeurs en France: Institut national français de la statistique et des études économiques inscription des électeurs, 2022.
4. Kelleher, William, the Original Intentions of the Framers for US Presidential Elections, US, the Empathic Science Institute, 2022.
5. VON, SUSANI Une aporie de la justice constitutionnelle française : l'impuissance constitutionnelle face à l'inconstitutionnalité de l'actuel découpage électoral pour les élections législatives de 2022 », RFDC, n° 67, mars 2022.